

مرسوم رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٩٧  
بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات  
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التونسية \*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،  
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على  
المواد (٢٣) ، (٢٤) ، (٣٤) منه ،  
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي ( ٢١ ) لعام  
١٩٩٥ ، المنعقد بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٥ بالموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية  
الاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التونسية ، الموقع  
بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٦ ،  
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس عشر من شهر ربيع الأول  
سنة ١٤١٧ هجرية الموافق للأول من شهر أغسطس سنة ١٩٩٦ ميلادية ،  
وعلى اقتراح وزير المالية والاقتصاد والتجارة ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،  
رسمنا بما هو آت :

مادة ( ١ )

صودق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة دولة  
قطر وحكومة الجمهورية التونسية ، الموقع بمدينة الدوحة بتاريخ  
٢٨/٥/١٩٩٦ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، ويكون لها قوة القانون وفقاً  
للمادة (٢٤) من النظام الأساسي المؤقت المعدل .

\* الجريدة الرسمية العدد الثالث في ١٥/٢/١٩٩٧

## مادة ( ٢ )

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٣ / ١٠ / ١٤١٧ هـ .  
الموافق : ٣ / ٣ / ١٩٩٧ م .

## اتفاقية

### بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التونسية لتشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة دولة قطر ( من جهة ) وحكومة الجمهورية التونسية ( من جهة أخرى ) المشار إليهما فيما بعد « بالطرفين المتعاقدين » .  
رغبة منهما في توثيق العلاقات الاقتصادية وتكثيف التعاون بين البلدين تدعياً للتنمية في البلدين .  
واقتراناً منهما بأن حماية الإستثمارات بمقتضى اتفاقية دولية من شأنها دفع المبادرات الاقتصادية الخاصة ودعم ازدهار البلدين .  
وشعوراً منهما بضرورة منح الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين التابعين لكل من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومنصفة بالنسبة لاستثماراتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .  
قد إتفقتا على الأحكام التالية :

#### الفصل ١ : تعاريف :

حسب مفهوم هذه الاتفاقية تطلق عبارة :

أ - « استثمارات » على جميع أصناف المكاسب التي تكونت أو المعترف بها في البلد المضيف وفقاً للقوانين والأنظمة والتراتيب المعمول بها في هذا البلد .

وتشمل « الاستثمارات » خاصة وبدون حصر :

١ - الأملاك المنقولة والعقارات وكل حق ملكية آخر وكذلك الضمانات المتعلقة بها كالرهون العقارية والإمتيازات والرهون الأخرى .

- ٢ - قيم وأسهم وحصص وسندات الشركات .
- ٣ - الديون وكذلك كل خدمة بمقابل ناتجة عن عقد .
- ٤ - حقوق الملكية الفكرية والعناصر غير المادية المتعلقة بأصول تجارية .
- ٥ - حقوق الإمتياز التجارية الممنوحة بموجب قانون أو عقد بما في ذلك الحقوق المتعلقة باستخراج واستغلال والبحث عن الموارد الطبيعية والتي تعطى للمستفيدين بها صبغة قانونية لمدة الإمتياز.

#### ب - « العائدات » :

على المبالغ المتولدة عن استثمار وخاصة وبدون حصر كل الأرباح والفوائد والأرباح الموزعة على الأسهم والأتاوات .

#### ج - « المستثمرون » :

- ١ - « بالنسبة للجمهورية التونسية » تشمل الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية التونسية وكذلك الأشخاص الاعتبارية التي يوجد مقرها الرئيسي بإقليم الجمهورية التونسية وتكون فيها المصالح التونسية راجحة ، أو تلك التي يديرها ويشرف عليها ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر رعايا الجمهورية التونسية أو تلك التي تجريها حكومة الجمهورية التونسية على إقليم دولة قطر بصفقتها مستثمر عادي .
- ٢ - « بالنسبة لدولة قطر » تشمل الأشخاص الطبيعيين الحاملين للجنسية القطرية وكذلك الأشخاص الاعتبارية التي يوجد مقرها الرئيسي بإقليم دولة قطر وتكون فيها المصالح القطرية راجحة ، أو تلك التي يديرها ويشرف عليها ، سواء بطريق

مباشر أو غير مباشر رعايا دولة قطر أو تلك التي تجريها  
حكومة دولة قطر على إقليم الجمهورية التونسية بصفتها  
مستثمر عادي .

#### د - « الإقليم » :

- ١ - بالنسبة للجمهورية التونسية على إقليم الجمهورية التونسية .
  - ٢ - بالنسبة لدولة قطر على إقليم دولة قطر .
- ويشمل الإقليم المنطقة البحرية لكل طرف التي يمتلك عليها  
حقوق سيادة وسلطة قضائية ، وفقاً للقانون الدولي لأغراض التنقيب  
والإستغلال والحفاظ على المصادر الطبيعية .

#### الفصل ٢ : تشجيع وحماية الاستثمارات :

- ١ - يشجع كل من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر على  
استثمار رؤوس الأموال على إقليمه ويوفر الظروف الملائمة لهذه  
الاستثمارات ويرخص في دخول رؤوس الأموال المذكورة وذلك مع  
الاحتفاظ بحقه في مباشرة السلطة التي تسندها له قوانينه .
- ٢ - تتمتع استثمارات كل من الطرفين المتعاقدين التي يتم تحقيقها طبقاً  
للشروط التي يَضبطها التشريع القومي للبلد المضيف بمعاملة عادلة  
ومنصفة .
- ٣ - يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات ويمنح التصاريح اللازمة  
للدخول والخروج والإقامة والعمل للمستثمر ولمن تتصل أعمالهم  
اتصالاً دائماً أو مؤقتاً بالاستثمار من خبراء وإداريين وفنيين وعمال  
وفقاً للقوانين والتراتيب المعمول بها في البلد المضيف .

### الفصل ٣ : المعاملة القومية وحكم الدولة الأكثر رعاية :

- ١ - لا يخضع كل من الطرفين المتعاقدين بإقليمه استثمارات أو عائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إلى معاملة تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لاستثمارات وعائدات مستثمريه أو مستثمري أي دولة أخرى .
- ٢ - لا يخضع كل من الطرفين المتعاقدين بإقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إلى معاملة أقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو مستثمري أي دولة أخرى فيما يتعلق بتصرف هؤلاء المستثمرين في استثماراتهم واستعمالها والإنتفاع بها واحالتها .
- ٣ - مثل هذه المعاملة لا تسري على الإمتيازات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب عضويته أو اشتراكه في أي إتحاد جمركي أو اقتصادي أو سوق مشتركة أو مناطق تجارة حرة أو أي منظمة اقتصادية إقليمية مماثلة أخرى .
- ٤ - المعاملة الممنوحة بموجب هذه المادة لا ترتبط بالميزات والأفضليات التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين إلى مستثمري دولة ثالثة بفضل أحكام إتفاقية ازدواج ضريبي أو أي إتفاقيات أخرى متعلقة بأمور الضرائب .

### الفصل ٤ : تعويض الخسائر :

في حالة تعرض استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلى خسائر نتيجة حرب أو نزاعات مسلحة أخرى أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو اضطرابات أهلية أو فتنة أو حالة شبيهة تحدث على إقليم هذا الأخير ، يمنح هذا الطرف أولئك المستثمرين معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي

دولة أخرى فيما يتعلق ( بالترجيح ) أو جبر الضرر أو التعويض أو أي صورة أخرى من صور التسوية .

### الفصل ٥ : نزع الملكية :

- ١ - لا يمكن تأميم أو نزع ملكية استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ولا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات إلى أي إجراء له أثر مشابه على إقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا إذا توفرت الشروط التالية :
  - أ - أن يقع اتخاذ الإجراءات لفائدة المصلحة العامة طبقاً للصيغ التي ينص عليها القانون .
  - ب - أن تتخذ الإجراءات المذكورة بدون تمييز .
  - ج - أن يتم مرافقة تلك الإجراءات بدفع تعويض فوري وعادل وفعلي قابل للتحويل بكل حرية .
- ٢ - وتطبق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل كذلك على العائدات المتأتية من استثمار .

### الفصل ٦ : تحويل الاستثمارات والعائدات :

- ١ - يجب على كل من الطرفين المتعاقدين وذلك طبقاً لهذه الاتفاقية أن يمكن بدون تأخير وبواسطة أي عملة قابلة للتحويل من تحويل :
  - أ - الأرباح الصافية والأرباح الموزعة على الأسهم والأتاوات والمكافآت والفوائد وكل عائدات جارية أخرى ناتجة عن استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .
  - ب - حصيلة التصفية الكاملة أو الجزئية لاستثمار قام به مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر أو بيع الاستثمار أو جزء منه .
  - ج - تسديد القروض التي تحصل عليها مستثمريه لدى مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

د - أجور رعايا وعاملي الطرف المتعاقد الآخر المرخص لها في العمل على إقليمه في إطار استثمار وفقاً للقوانين والتراتيب المعمول بها.

هـ - التعويض المنصوص عليه في الفصل ( ٤ ) من هذه الاتفاقية .

٢ - يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بمنح التحويلات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة للتحويلات الناتجة عن الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو أي دولة أخرى .

### الفصل ٧ : تسوية نزاعات الاستثمار :

١ - أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن استثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ، يتم تسويته ودياً بين طرفيه المعنيين .

٢ - إذا لم يتم تسوية هذا النزاع خلال مهلة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ إثارته كتابة من قبل أي من طرفي النزاع ، تتم إحالته بناء على طلب من الطرفين إلى التحكيم أمام « المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار » الذي أنشئ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الإستثمار الناشئة بين الدول وبين مستثمري الدول الأخرى والموقعة في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ .

٣ - إذا لم تكن الاتفاقية المشار إليها في الفقرة السابقة واجبة التطبيق فإن النزاع يتم تسويته عن طريق تحكيم خاص ينشأ لهذا الغرض . وتشكل محكمة التحكيم الخاص على النحو التالي :

أ - يعين كل طرف في النزاع محكماً واحداً ، ويعين المحكمان المعينان باتفاقهما المتبادل محكماً ثالثاً من رعايا دولة ثالثة ويكون هذا المحكم الثالث رئيساً للمحكّمين باتفاق الطرفين . ويجب

تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف للطرف الآخر برغبته في عرض النزاع على التحكيم .

ب - إذا لم تتم التعيينات خلال المدد المشار إليها في الفقرة ( أ ) ، يحق لأي من طرفي النزاع ، في حالة غياب أي اتفاق آخر ، أن يطلب من رئيس الغرفة الدولية للتجارة بباريس إجراء التعيينات اللازمة .

ج - تتخذ المحكمة قراراتها بأغلبية الأصوات . وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين ، وتصدر هذه القرارات وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ، ولقوانين الطرف المتعاقد الذي يكون طرفاً في النزاع ، ولمبادئ القانون الدولي .

تضع المحكمة قواعد إجراءاتها وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي ( يونسترال ) .

تقوم المحكمة بتفسير حكمها بناء على طلب أي من الطرفين . وما لم تقرر المحكمة غير ذلك وفقاً لظروف خاصة فإن تكاليف التحكيم ، بما في ذلك أتعاب المحكمين ، يتم اقتسامها مناصفة بين الطرفين . ويكون مكان التحكيم مقر « المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي ( هولندا ) » . ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٤ - يمكن لمستثمري أحد الطرفين المتعاقدين عرض على السلطة القضائية المحلية للطرف المتعاقد الآخر المضيف للاستثمار كل خلاف له صبغة قانونية ينشأ بينهم وبين الطرف المتعاقد الآخر بخصوص الاستثمار المقام على إقليم هذا الأخير .

على أنه إذا اختار أحد مستثمري الطرفين المتعاقدين رفع الدعوى أمام المحاكم المحلية للطرف المتعاقد الآخر يتعذر عليه بعد ذلك رفعها إلى جهة أخرى .

## الفصل ٨ : تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين :

- ١ - يقع بقدر الإمكان تسوية النزاعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين والخاصة بتفسير أو تطبيق أو إنهاء هذه الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية .
- ٢ - وإذا تعذر تسوية النزاع بتلك الطرق خلال ستة أشهر من تاريخ إثارته يتم عرضه بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم .
- ٣ - تتكون هيئة التحكيم حسب كل حالة خاصة كما يلي :
  - يعين كل من الطرفين المتعاقدين خلال شهرين ابتداءً من تاريخ تسلم طلب التحكيم عضواً بالهيئة ويختار هذان العضوان ثالثاً من رعايا دولة أخرى يقع تعيينه رئيساً للهيئة بعد موافقة الطرفين المتعاقدين عليه ويتم تعيين رئيس الهيئة في بحر شهرين من تاريخ تسمية العضوين .
- ٤ - إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة في الآجال المبينة بالفقرة ٣ من هذا الفصل وفي حالة عدم وجود أي إتفاق آخر يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة . فإذا كان الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة لأي سبب من الأسباب يدعى نائب رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة وإذا كان نائب الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه هو أيضاً القيام بالمهام المذكورة يدعى عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه مباشرة في الرتبة والذي لا يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة .
- ٥ - تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ويعتبر قرار الهيئة ملزماً للطرفين المتعاقدين .
  - يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المتعلقة بالعضو الذي يعينه بهيئة التحكيم وكذلك المتعلقة بتمثيله خلال اجراءات التحكيم ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي المصاريف المتعلقة بالرئيس والمصاريف الأخرى

على أنه يجوز للهيئة أن تقرر تحميل أحد الطرفين القسط الأكبر من المصاريف ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين .

#### الفصل ٩ : حلول الطرفين المتعاقدين محل رعاياهما :

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بدفع أموال لصالح مستثمره بموجب ضمان تم منحه بعنوان استثمار على إقليم الطرف المتعاقد الآخر فإن هذا الأخير يعترف للطرف الأول وذلك بمقتضى القانون أو عقد ودون المساس بحقوق هذا الطرف ، بنقل كل حقوق ومطالبات مستثمره لصالحه كما يعترف الطرف المضيف للطرف الأول بحلولة محل رعاياه فيما يتعلق بكل هذه الحقوق والمطالبات ( الحقوق المحولة ) التي يخول له استعمالها بنفس القدر المخول لمستثمره الذين حل محلهم ويطبق على تحويل الدفوعات الراجعة للطرف المتعاقد المعني بالأمر بموجب نقل الحقوق وعلى وجه الخصوص ، أحكام الفصول ٣ و ٤ و ٦ من هذه الاتفاقية .

#### الفصل ١٠ : دخول الاتفاقية حيز التنفيذ :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن يعلم كل طرف الطرف المتعاقد الآخر بأن الإجراءات الدستورية اللازمة لهذا الغرض قد تم القيام بها .  
على أن تسري أحكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات القائمة والتي تمت من قبل رعايا طرف متعاقد على إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لقوانينه وتراتيبه ابتداء من غرة جانفي ( يناير ) ١٩٥٧ م .

#### الفصل ١١ : المدة والإلغاء :

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة عشر سنوات وتظل نافذة المفعول بعد ذلك حتى انتهاء مدة اثني عشر شهراً ابتداء من تاريخ إلغائها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عن طريق إشعار كتابي يرسل إلى الطرف المتعاقد

الأخر على أن أحكام هذه الاتفاقية تبقى نافذة المفعول مدة عشر سنوات أخرى ابتداء من تاريخ انتهاء العمل بها بالنسبة للاستثمارات التي تم القيام بها أثناء سريان مفعول الاتفاقية وذلك مع مراعاة تطبيق قواعد القانون الدولي بعد انقضاء هذه المدة .

وإشهاداً على ذلك تم التوقيع على هذه الاتفاقية بمدينة الدوحة بتاريخ ١١ محرم ١٤١٧ هـ الموافق ٢٨ مايو ١٩٩٦ م .  
وحررت من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة الجمهورية التونسية

عن حكومة دولة قطر

الحبيب بن يحيى  
وزير الشؤون الخارجية

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني  
وزير الخارجية